



في ذكرى الاحتفال بمئويته..
هل نجح الأردن
في تأسيس دولة المواطنة

12ص

أرمين لاشيت
قيادة ألمانيا أم قيادة أوروبا
في عالم جديد؟

13ص



احتجاجات شعبية
تهدد الطبقة السياسية
الحاكمة في تونس

4ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الثلاثاء 2021/01/19

06 جمادى الثانية 1442

السنة 43 العدد 11945

Tuesday 19/01/2021

43rd Year, Issue 11945



العرب

اجتماع برعاية روسية: إسرائيل تخير دمشق بين الغارات وخروج إيران

المرحلة القادمة "لقد وصلت كميات الغاز المستورد خلال الأشهر الستة الماضية إلى ما يقارب 80 مليون طن بقيمة 41 مليون دولار وكمية البنزين المستورد 253 ألف طن بكلفة 122 مليون دولار والمازوت المستورد 195 ألف طن بقيمة 83 مليون دولار".

وطالب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الإثنين، من إسرائيل تقديم معلومات تثبت تهديد إيران لها انطلاقاً من سوريا للتعامل معها.

وقال "لا نريد أن تستخدم أراضي سوريا ضد إسرائيل أو ساحة للصراع بينها وبين إيران"، مضيفاً "تواصل مع إسرائيل بشكل وثيق وندعوها إلى وقف الاعتداءات على الأراضي السورية والبنانية".

ويرى مراقبون أن استمرار الهجمات الإسرائيلية على مواقع مختلفة في سوريا يحمل رسائل واضحة تفيد بأن تل أبيب لن تتوقف عن القصف واستهداف ما تعتقد أنه أهداف إيرانية طالما أن دمشق لا تحدد موقفاً واضحاً من الوجود الإيراني أو من وجود ميليشيات موالية لطهران مثل الميليشيات التابعة لحزب الله اللبناني وأخرى عراقية أو أفغانية.



سيرجي لافروف

لازيد استخدام أراضي سوريا ضد إسرائيل أو ساحة للصراع مع إيران

ويشير هؤلاء المراقبون إلى أن السلطات السورية باتت الآن أمام وقائع واضحة، منها عجز إيران عن التصدي لأي هجمات إسرائيلية، فضلاً عن الحياج الروسي، ما يعني أنها الآن الرهان على الوقت وحدثت تغييرات في السياسات الغربية أضر لا معنى له أمام الإصرار الإسرائيلي.

وجه وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، في نوفمبر الماضي، تحذيراً صارماً إلى دمشق من أنها ستتحتمل تبعات أي تحرك "عدائي" يجري ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها. وأكد غانتس "أكرر لأعدائنا: لن تتحمل إسرائيل المساس بسيادتها في أي قطاع، ولن تسمح بالتعرض للخطر على أي جبهة. وإن النظام السوري يتحمل مسؤولية كل ما يجري في أراضيه ومن أراضيه".

السراج يتحصن بأمرأء الحرب في مواجهة باشاغا ومخرجات الحل السياسي

تشكيل جهاز لـ«دعم الاستقرار» استباقاً لعملية «صيد الأفاعي»



تكشف عن وجوهنا أفضل

أعلن قبل أيام عن الإعداد لإطلاق عملية تحمل اسم "صيد الأفاعي" وتستهدف الجماعات المسلحة المنغلقة، فيما أشارت لائحة مسببة لقائمة أهداف العملية إلى أنها تشمل ميليشيات مقربة من السراج ووزير دفاعه صلاح الدين النمروش الذي أكد موقفه المناوئ للعملية.

ويرجع المراقبون أن تكون ميليشيا الدعم السريع أبوسليم موجودة ضمن قائمة أهداف صيد الأفاعي، ما جعل السراج يعين قائدها عبدالغني الككلي رئيساً لجهاز دعم الاستقرار المعلن عن تشكيله، الإثنين، ونائبه لطفي الحراري مديراً لجهاز الأمن الداخلي، متوقعين أن يعلن خلال أيام عن تحويل الميليشيا بكاملها إلى نواة للجهاز الجديد.

ويبدو أن السراج ينسق مع أمراء الحرب وقادة الميليشيات بعد فشل زيارته الأخيرة إلى روما، والتي طلب خلالها من المسؤولين الإيطاليين دعم مقترحه بالبقاء رئيساً للمجلس الرئاسي مقابل تخليه عن رئاسة الحكومة لشخصية يتم اختيارها من شرق البلاد وتحظى بدعم قيادة الجيش. وأكد هؤلاء المراقبون أنه في مقابل ذلك يقوم باشاغا بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية مؤثرة في الشأن الليبي وفي مسارات البعثة الأممية.

منها، وخاصة الزاوية ومناطق الجبل الغربي. ويوجد طموح السراج في البقاء رفضاً دولياً وإقليمياً، وذلك بالتزامن مع اتساع حظوظ منافسه فتحى باشاغا في ترؤس الحكومة الجديدة، وهو ما عمق الانقسام داخل حكومة الوفاق بين معسكر مصراة ومعسكر طرابلس والمناطق المتحالفة معها.

واعتبرت المصادر أن تعيينات السراج الأخيرة تمثل حرباً معلنة على مصراة وباشاغا، وأن السراج الذي كان نقل في ديسمبر الماضي تبعية ميليشيا الردع الخاصة -أكبر ميليشيات غرب البلاد وأكثرها عدداً وسلاحاً- إلى رئاسة المجلس الرئاسي بدل وزارة الداخلية، ودفع بعدد من قادة الميليشيات إلى مناصب أمنية حساسة، يدخل ضمن الاستعداد لأية مواجهة قائمة مع ميليشيات مصراة، أو مع أي طرف يحاول فرض حل سياسي لا يرضى السراج وحلفاءه.

ويرى مراقبون أن السراج لا يسعى فقط إلى التحصن بأمرأء الحرب، وإنما يعمل على مساندة ميليشياتهم أمام مخططات وزير الداخلية المفوض المغرب من حزب العدالة والبناء الإخواني، الذي

السراج التحصن بأمرأء الحرب والميليشيات التي يتزعمونها في مواجهة فتحى باشاغا، وكذلك التصدي لأية محاولة لتشكيل سلطات جديدة ضمن مخرجات الحل السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة، من بينها رئيس جديد للمجلس الرئاسي الذي لا يزال السراج يتولى قيادته منذ خمس سنوات وفق اتفاق الصخيرات المبرم في ديسمبر 2015.

ولفتت المصادر إلى أن السراج سبق أن عين عدداً آخر من أمراء الحرب في مراكز سيادية حساسة؛ من بينهم عماد الطرابلسي المنحدر من الزنتان وأمر ميليشيا قوة المهجمات الخاصة التي تم تعيينه رئيساً لجهاز المخابرات، ولطفي الحراري القائد الميداني في ميليشيا الدعم المركزي المعروفة باسم ميليشيا غنيوة -نسبة إلى قائدها عبدالغني الككلي- الذي تم تعيينه مديراً للجهاز الأمني الداخلي.

وأبرزت أن أهم ما يمكن ملاحظته من هذه التعيينات أنها تخلق من أي أمير حرب ينحدر من مصراة أو من المدن القريبة منها مثل زليتن أو الخمس، وإنما تشمل فقط قيادات ميليشياوية من طرابلس والمدن الواقعة إلى الغرب

الحبيب الأسود

تونس - وجه رئيس المجلس الرئاسي الليبي فايز السراج، الإثنين، رسالة مضمونة الوصول إلى وزير داخلية المفوض فتحى باشاغا والبعثة الأممية ورئيسها ستيفاني وليامز، مفادها تبنيه خيار البقاء في منصبه، وتمترسه وراء عدد من أمراء الحرب وقادة الميليشيات للانقلاب على أي تسوية قد تفرز قيادات جديدة للسلطات التنفيذية.

وفي الوقت الذي فتحت فيه البعثة الأممية باب التصويت على آلية الانتخاب للسلطات الجديدة المتفق عليها من قبل اللجنة الاستشارية في اجتماع جنيف الأسبوع الماضي، وتأكيد وليامز على الاتجاه نحو تشكيل سلطات جديدة، قرر السراج استحداث جهاز أمني تحت اسم "جهاز دعم الاستقرار" وعين على رأسه أحد أبرز أمراء الحرب بطرابلس وهو عبدالغني الككلي، أمر ميليشيا الدعم المركزي أبوسليم، مع ثلاثة نواب هم محمد حسن أبوزربية أمير ميليشيا "أبوصرة" بالزاوية، وأيوب أبوراس الذي كان تولى قيادة ميليشيا ثوار طرابلس في غياب أمرها هيثم التاجوري لمدة عام قبل عودته في ديسمبر الماضي، وموسى مسموس القائد الميداني لميليشيا "القوة المتحررة" المشكلة من المسلحين الأمازيغ المواليين لحكومة الوفاق.

التعيينات الجديدة تخلو من أي أمير حرب ينحدر من مصراة أو من المدن القريبة منها

ومنح السراج للجهاز جملة من الصلاحيات، من بينها "تعزيز الإجراءات الأمنية الكفيلة بحماية المقرات الرسمية للدولة من أية تهديدات أمنية، وكذلك تعزيز حماية المسؤولين كلما تطلب الأمر ذلك، بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، والمشاركة في تأمين وحماية الاحتفالات والمناسبات الرسمية". وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب" إن هذا القرار يأتي في إطار محاولات

تراجع الإعدامات مع تقدم الإصلاحات الشاملة في السعودية

المملكة سجلت 27 حكماً بالإعدام في عام 2020، بانخفاض 85 في المئة عن 2019

ومن أبرز مظاهرها تفكيك مراكز التشدد الديني وإنهاء سطوة رجال الدين المتزمتين على الدولة والمجتمع. ويرى مؤيدو الإصلاح في السعودية أن تسريع وتيرته مفيد بصورة الملكة وبعثت أي تحرك "عدائي" يجري ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيها. وأكد غانتس "أكرر لأعدائنا: لن تتحمل إسرائيل المساس بسيادتها في أي قطاع، ولن تسمح بالتعرض للخطر على أي جبهة. وإن النظام السوري يتحمل مسؤولية كل ما يجري في أراضيه ومن أراضيه".

والأمر من أنظمة أو قرارات في هذا الشأن. والقوة الكامنة وراء هذه التغييرات هي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي يحظى بدعم والده العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز.

وعلى مدى سنوات، كان معدل الإعدام المرتفع في المملكة يرجع في جزء كبير منه إلى عدد الأشخاص الذين أعدموا بسبب جرائم غير عنيفة، والتي كان للقضاء سلطة



عواد العواد
المملكة تركز على إعادة التأهيل والوقاية بدلا من العقاب

ومن ضمن تلك الإجراءات وقف إعدام من ارتكبوا جرائم موجبة للإعدام حين كانوا قسراً، وكذلك إلغاء الجلد كشكل من أشكال العقاب واستبداله بالسجن أو الغرامة أو كليهما.

وجاء في أمر ملكي في أبريل الماضي أن المملكة لن تصدر بعد الآن أحكاماً بالإعدام على قاصرين وأن تلك العقوبة لن تطبق على من أدينوا وهم قاصر، وأنه سيرجع قرار الإفراج عن الذين أمضوا في السجن عشر سنوات أو أكثر بعد مراجعة قضائهم.

وكانت الهيئة العامة للمحكمة العليا قد أصدرت قراراً بالأغلبية بنص على اكتفاء المحاكم في العقوبات التعزيرية بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً، أو عقوبات بديلة بحسب ما يصدره ولي

هذه الإعدامات دخل حيز التنفيذ في وقت ما من العام الماضي. وقال رئيس الهيئة عواد العواد في بيان إن هذا "مؤشر على أن المملكة ونظامها القضائي يقومان بالتركيز أكثر على إعادة التأهيل والوقاية بدلاً من العقاب"، معتبراً أن "المملكة تمنح المزيد من المجرمين غير العنيفين فرصة ثانية".

وقال متابعون للشأن الخليجي إن تراجع الأحكام بالإعدام لا يمكن أن يبرر بالإغلاق بسبب كورونا، كما ذهبت إلى ذلك منظمة ريبريف، وإنما هو تراجع مرتبط مباشرة بإجراءات إصلاحية للمنظومة العقابية المطبقة في المملكة، وهي إجراءات تهدف إلى جسر الهوة بين القوانين السعودية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

الرياض - سجلت السعودية انخفاضاً كبيراً في عدد أحكام الإعدام الصادرة في عام 2020، في مؤشر واضح على أن السياسات الإصلاحية للمملكة شاملة وتطال مختلف القطاعات بما في ذلك القضاء، وفق رؤية جديدة تخرج من دائرة التنفيذ الآلي للأحكام إلى دائرة أكثر عمقا وأقرب إلى روح الإصلاح ومقاصده.

وأعلنت هيئة حقوق الإنسان السعودية الإثنين أنها سجلت 27 حكماً بالإعدام في عام 2020، أي بنسبة انخفاض قدرها 85 في المئة عن العام الذي سبقه بسبب تعليق أحكام الإعدام عن الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وعزت الهيئة هذا التراجع إلى أن "القانون الجديد الذي يامر بوقف مثل